

أضواء البيان

@ 311 لأن مطلق حصول الخلاف فيه يكفي في ترجيح غيره عليه ، وأما حجة صفي الدين

الهندي والسبكي ، على تقديم الذي دخله التخصيص فهي أن الغالب في العام التخصيص ،
والحمل على الغالب أولى ، وأن ما دخله التخصيص يبعد تخصيصه مرة أخرى ، بخلاف الباقي على
عمومه . الوجه الثالث : أن عموم { وَأَنْ تَجْمَعُوا بِئِنَّ الْإِسْلَامَ خَيْرٌ مِنْ غَيْرِ وَارِد
في معرض مدح ولا ذم وعموم { أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ } واردة في معرض مدح
المتقين ، والعام الوارد في معرض المدح أو الذم . .

اختلف العلماء في اعتبار عمومه ، فأكثر العلماء : على أن عمومه معتبر كقوله تعالى : {
إِنَّ الْإِسْلَامَ بِرَّارٍ لَفِي نَعِيمٍ * وَإِنَّ الْفُجْرَّارَ لَفِي جَحِيمٍ } فإنه يعم كل
بر مع أنه للمدح ، وكل فاجر مع أنه للذم قال في مراقي السعود : إِنَّ الْإِسْلَامَ بِرَّارٍ
لَفِي نَعِيمٍ * وَإِنَّ الْفُجْرَّارَ لَفِي جَحِيمٍ } فإنه يعم كل بر مع أنه للمدح ،
وكل فاجر مع أنه للذم قال في مراقي السعود : % (وما أتى للمدح أو للذم % يعم عند جل
أهل العلم) % .

وخالف في ذلك بعض العلماء منهم : الإمام الشافعي رحمه الله ، قائلاً : إن العام الوارد في
معرض المدح ، أو الذم لا عموم له ، لأن المقصود منه الحث في المدح والجزر في الذم ، ولذا
لم يأخذ الإمام الشافعي بعموم قوله تعالى : { وَالَّذِينَ يَكُونُونَ الذَّهَبَ
وَالْفِضَّةَ وَاللَّيْلَةَ يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ } في الحلبي المباح ، لأن الآية
سيقت الذم ، فلا تعم عنده الحلبي المباح . .

وإذا علمت ذلك ، فاعلم أن العام الذي لم يقترن بما يمنع اعتبار عمومه أولى من المقترن
بما يمنع اعتبار عمومه ، عند بعض العلماء . .

الوجه الرابع : أنا لو سلمنا المعارضة بين الآيتين ، فالأصل في الفروج التحريم ، حتى
يدل دليل لا معارض له على الإباحة . .

الوجه الخامس : أن العموم المقتضي للتحريم أولى من المقتضي للإباحة ، لأن ترك مباح أهو
من ارتكاب حرام . .

فهذه الأوجه الخمسة يرد بها استدلال داود الظاهري ، ومن تبعه على إباحته جمع الأختين
بملك اليمين ، محتجاً بقوله : { أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ } ولكن داود يحتج
بآية أخرى يعسر التخلص من الاحتجاج بها ، بحسب المقرر في أصول الفقه المالكي والشافعي
والحنبلي ، وإيضاح ذلك أن المقرر في أصول الأئمة الثلاثة المذكورين أنه إن ورد استثناء

